على هامش فعاليات المنتدى العربي الثالث للمياه

الإبراهيم : نحتاج لرؤية عربية موحدة لمواجهة مخاطر الشح المائي

عبدالعزيز الابراهيم

دعا وزير الأشغال العامة ووزير الكهرباء والماء المهندس عبدالعزيز عبداللطيف الابراهيم هنا امس الى تضافر الجهود العربية لمواجهة مخاطر الشح المائي.

وقال الوزير الابراهيم لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» على هامش فعاليات المنتدى العربي الثالث للمياه الذي ينظمه المجلس العربي للمياه تحت شعار «معا نحو مستقبل عربي مائي آمن» ان «دولة الكويت حريصة على المشاركة في الفعاليات العربية كافة لاسيما المتعلقة منها بالمياه» واصفا اياها بانها «قضية حساسة».

وأكد أن المنتدى يمثل فرصة حقيقية لاستعراض مختلف التجارب العربية والدولية الناجحة المتعلقة بمحاربة الفقر المائي مطالبا بضرورة تطبيقها والعمل على تعظيم الاستفادة من الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي.

وأوضح ان دولة الكويت ستعرض تجربتها في مواجهة الأزمات المائية أمام المنتدى واصفا هذه التجربة بانها «رائدة» خاصة فيما يتعلق بسبل ترشيد المياه واقدار المياه والآليات والحلول المناسبة والدراسات الخاصة بمعالجة مواطن الخلل في المنظومة المائية.

وطالب الوزير الابراهيم بضرورة «وضع رؤية عربية موحدة فيما يتعلق بمواجهة الشح المائي وعمل مراجعة شاملة لمنظومة المياه في جميع الدول العربية في عدد من النواحي كالإنتاج والشبكات المائية ووسائل الترشيد واستخدام الوسائل الحديثة لإنتاج المياه».

وأكد كذلك اهمية التكيف مع التغيرات المناخية وتعظيم الاستفادة من السيول والامطار والحد من اثارها السلبية والارتقاء بمنظومة الادارة المتكاملة للموارد المائية مشيرا الى ضرورة توعية المواطنين باهمية المياه وسبل الاستفادة منها وترشيدها.

طالبها بمعالجة ملاحظات ديوان المحاسبة

عبدالصمد : على التأمينات عمل دراسة كاملة قبل الدخول في أي استثمارات جديدة

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية الحساب الختامي لمؤسسة التامينات الاجتماعية والشركات التابعة لها عن السنة المالية 2013 / 2014

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد في ان الايرادات الفعلية 4941 مليون دينار والمصروفات الفعلية 2044 مليون دينار وفيما بلغت نتائج الاعمال 2896 مليون دينار تضاف الى احتياطي صناديق التامينات.

واضاف عبدالصمد ان هناك 10 ملاحظات متعلقة باستثمارات المؤسسة دونها ديوان المحاسبة ومنها عدم تحقيق المؤسسة لاي عوائد منذ بداية الاستثمار في احدى الصناديق وتكبدها لخسائر بلغت 43 مليون دولار امريكي مؤكدا ضرورة وجود جهاز يضع القواعد اللازمة للاستثمار في المؤسسات المليارية التي تقوم باستثمار اموالها لتحقيق اكبر عائد.

واوضح ان عدم وجود نسب محددة لتوزيع الودائع في البنوك مبينا ان احد البنوك تركزت عنده وديعة بمبلغ 1478 مليون دينار وبنك اخر ب1477 مليون دينار في حين تشكل نسبة الودائع في البنوك المحلية والاجنبية الاخرى نسبة تتراوح بين 1ر0 بالمئة الى 7ر4 بالمئة .

واكد عبدالصمد على ضرورة ان تقوم المؤسسة بدراسة كاملة قبل الدخول في اي استثمارات جديدة ومعالجة ملاحظات ديوان المحاسبة في هذا الشان.

اللجنة بحثت 3 مشاريع

التميمي : مشروع قانون مدينة الحرير سيضاف الى أجندة «الأولويات»

جانب من اجتماع لجنة تحديد الأولويات

بحثت لجنة تحديد وترتيب الاولويات البرلمانية امس 3 مشاريع بقانون والتي من المقرر ان يتم مناقشتها في جلسة 16 ديسمبر الجاري.

وقال مقرر اللجنة النائب عبدالله التميمي في تصريح للصحافيين ان المشاريع بقوانين التي سيتم مناقشتها هي ضبط الاسلحة والذخائر والتعديلات المقدمة على قانون هيئة النقل قانون الحج والعمرة.

واشار التميمي انه من المفترض ان يتم مناقشة مشروع قانون الخدمة الوطنية العسكرية الا ان لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية مازالت تدرسه مع ممثلي وزارة الدفاع.

واوضح التميمي ان مشروع قانون مدينة الحرير سيضاف الى اولويات اللجنة لما فيها من قيمة تجارية واستثمارية وتنمية اقتصادية ستعم بالفائدة على مستقبل الاجيال القادمة

الجبري : استمرار صرف البدل للمسرحين خطوة إيجابية لرفع المعاناة عنهم

ثمن النائب محمد الجبري قرار مجلس الوزراء اول من امس بالموافقة على استمرار صرف البدل النقدي للمسرحين لمدة ستة أشهر معتبرا انها خطوة إيجابية على طريق المساهمة في رفع المعاناة عن ابناء تلك الشريحة

وكشف النائب الجبري في تصريح صحافي عن تقديمه مقترح في وقت سابق لمعالجة قضية المسرحين بشكل جذري مؤكدا ان تلك القضية هي احد ابرز القضايا التي سينظرها المجلس في دور الانعقاد الحالي.

واوضح الجبري أن المقترح دون شك سيكون ضمن أولويات اللجنة المالية البرلمانية في اجتماعاتها المقبلة مشيرا الى القانون بفضل التعاون النيابي الحكومي سيرى النور قريبا.

واكد النائب الجبري في نهاية حديثه انه لن يألوا جهدا في العمل على ايجاد حل جذري لقضية المسرحين الكويتيين في القطاع الخاص خاصة في ظل قرارات تعسفية من قبل بعض الجهات بحق العاملين من المواطنين.

شمات

الأمير: الاتحاد

تُرفعُ للمجلس الأعلى».

وأكد سموّ الأمير في كلمة دولة الكويت في الجلسة الافتتاحية للقمة الخليجية الـ35 ان الاختلاف في وجهات النظر وتباينها امر طبيعي ومطلوب ولا يدعو الى الجزع ، شريطة ان لا يصل الى مرحلة الخلاف والتشاحن والقطيعة ، موضحا ان القلق «المشروع» والتخوف «المبرر» على مسيرة مجلس التعاون ، دفع الى العمل بكل الجد والاجتهاد للحفاظ على هذه المسيرة في ظل ظروف اقليمية بالغة الدقة .

وقال سموه : «ينعقدُ اجتماعُ مجلسنا اليومَ على أرض دولة قطر الشقيقة في دورته الخامسة والثلاثين ، بعد عام من انعقاد آخر دورة لهُ في دولة الكويت ، عشنا خلاله قلقا وتخوفا على مسيرة مَجلسنا المباركة ، دفعنا لنعمل بكل الجد والاجتهاد للحفاظ على هذه المسيرة وصيانة مكاسبها ، في ظل ظروف إقليمية ودولية بالغة الدقة جعلتْ من قلقنا مشروع وتخوفاً مُبرر، وانعكستْ على مَسيرة عَملنا المشترك ، وأدخلته في حسابات كادتْ أن تعصف به وتَنال منْ كيانَنا الخليجي الذي بَاتَ يُمثل الأمل والرجاءَ لأبناء دول المجلس .

اضاف : «إننا نؤمنُ أن الإختلاف في وُجهات النظر وتباينها أمرٌ طبيعي بَل ومطلوب ، ولا يدعو إلى الجزع ، على أنْ لا نَصل بذلك إلى مَرحلة الخلاف والتشاحُن والقطيعة ، التي ستقودُ بلا شك إلى إضعافنَا وتراجُع قدراتنا في الحفاظ على ما تحقق لنا منْ إنجازات ، ومما يدعُونا إلى البُعدُ عَنْ الخلاف والقطيعة اننا نملك مقومات اللحمة والوحدة وبما يَفوق كثيراً عَناصر القطيعة ، وبهذه المقومات وبالتواصل والحوار الأخوي بيننا سنكونُ قادرينَ بعون الله أن نهزم أي خِلاف ، ونسمو بأخوتنا التي تجسدُ المصيرَ الواحد والتاريخَ المُشترك ، علينا هُنا إستحضارَ القول المأثور « لو وقفت حكما على الماضي لضيعت المستقبل» .

وتابع سموه : «لقد كانَ بُعد نظركم وحكمتكم وحُرصكم على هذه المسيرة المباركة ، بما تحملهُ منْ وحدة المصير وروابط القربى والنسب ، الأثر البالغ في تَجاوز تلك الظروف الاستثنائية ، وذلك في اللقاء الأخوي الذي جمعنا في رياض الخير ، وبضيافة أخي خادم الحَرمين الشريفين الملك عبدالله بْن عبدالعزيز آل سعود ، والذي أتى ترسيخا لروح التعاون الصادق ، وتأكيدا على المصير المشترك وتجسيدا لتطلعات أبناء دول الخليج ، وأثمر عَنْ التوصل إلى إتفاق الرياض التكميلي لنتمكن منْ دعم هذا الصرح الشامخ وتحصينهُ في مواجهة التحديات المتصاعدة .

وأوضح أن منْ جُملة التحديات التي نواجهها اليومَ كدول مُنتجة ومُصدرة البترول إنخفاضُ أسعاره إلى مستويات باتتْ تؤثر على مداخيل دُولنا وبرامجنا التنموية ، مؤكدا اننا مدعوون اليوم إلى تعزيزْ مَسيرة عملنا الإقتصادي المشترك ، وإلى التأكيد على ضرورة تنفيذ مجموعة منْ القرارات الهامة التي تضمنتها الاتفاقية الإقتصادية بين دول المجلس ، لنتمكن منْ مُواجهة آثار تلك التحديات وننطلق بعلاقاتنا إلى ما يُحقق تكاملنا الاقتصادي المنشـــود ويُمكننا من الصمود في مواجهة أي تطورات سلبية يُمكن لها أن تطرأ على واقعنا الاقتصادي .

اضاف : «إن مما يدعو للأسى أن المجتمعَ الدولي بكُل ما يملكهُ من إمكانات بعيدٌ كل البُعد ، بَل وعاجزٌ عن تحقيق تقدم مَلموس في وَقف هَدير آلة القتل والدمار عن الاستمرار في حَصد أرواحَ عشرات الآلافَ منَ الأشقاء في سوريا ، وتهجير الملايين في الداخل والخارج ، وتهديد للأمن والإستقرار ليس للمنطقة فحَسبْ وإنما للعالم بأسره . إننا لا نَزال أمامَ مَسئولية تاريخية وأخلاقية وإنسانية وقانونية ، تحتم علينا مُضاعفة الجهود مع المجتمع الدولي ، لوضع حَدّ لهذه الكارثة الإنسانية والحفاظ على الأمنْ والسلم الدوليين ، مُؤكدين قناعتنا بأنهُ لا يُمكنْ حَل الصراعَ الدائرْ إلا بالطرق السلمية وعَبرَ تَحرُك سياسي جاد يَحقنُ دماء الأشقاءَ ويُخفف مُعاناتهم ، ونُناشدُ في الوقت نَفسه المجتمع الدولي إزاء استمرار هذا الصراع إلى تكثيف الجهود ومواصلتها لمعالجة الجوانب الإنسانية له .

وحذر سموه من أن تعنتَ إسرائيل وإصرارها على الإستمرار في بناء المستوطنات وتدنيس المقدسات وتكرار الاعتداءات على المسجد الأقصى ، ورَفضها الانصياعَ إلى قرارات الشرعية الدولية ، حَال دون تحقيق التقدم الذي نتطلعُ إليه في السلام العادل ، وأدى إلى إستمرار بَقاء القضية الفلسطينية دون حَل .

«الخليجي» : مواصلة

وفيما يخص الأزمة السورية، عبر البيان الختامي عن تمنيه لنجاح جهود المبعوث الأممي إلى سوريا «دي ميستورا».

وأما بخصوص القضية الفلسطينية، فقد أدان البيان الاعتداءات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين والأماكن المقدسة

وفي الشان اليمني، أكد البيان على دعم جهود الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي لفرض الاستقرار، ودعا اليمنيين إلى تجاوز خلافاتهم والوصول إلى حل سياسي، كما طالب البيان بسحب الميليشيات من المناطق اليمنية.

وبخصوص مصر، أكد البيان الختامي لقمة الخليج على دعم خارطة الطريق في مصر.

وفيما يتعلق الأزمة الليبية، أدان بيان قمة الخليج تحكم الميليشيات في ليبيا، وأكد على دعمه لمجلس النواب المنتخب.

وختم البيان بالتاكيد على ضرورة العمل المشترك في كافة المجالات لتعزيز مسيرة المجلس، وأبدى مجلس التعاون ارتياحه للخطوات التي اتخذتها دوله لتعزيز التضامن.

وكان امير دولة قطر سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ان الوقت قد حان لمجلس التعاون الخليجي لتحديد موقعه ودوره الاقليمي ، معربا عن الامل بان تؤسس القمة الحالية لمرحلة جديدة من التعاون المشترك ، وتقدم الامير تميم في كلمته بالجلسة الافتتاحية لقمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورتها الـ35 بالشكر والتقدير لدولة الكويت على جهودها المخلصة خلال رئاسة الدورة الـ34 ، التي كان لها ابلغ الاثر في تعزيز مسيرة العمل والتعاون داخل المنظومة الخليجية.

واضاف ان هدف الاتحاد الخليجي يتحقق عبر «خطوات تدريجية» تستند الى شراكة فعلية للنظم الاقتصادية والاجتماعية.

وقال ان الامن الخليجي يتطلب الحفاظ على علاقات التعاون وحسن الجوار داعيا المنظومة الخليجية للتحرك «كرجل واحد».

وحول العنف والارهاب شدد على ضرورة تكثيف الجهد الجماعي لمواجهة هذه الظاهرة وعلاج اسبابها الحقيقية موضحا ان العنف والاضطهاد وانعدام الامل يقود الى العنف.

وفي الشان الفلسطيني قال ان مظاهر العدوان وارهاب الدولة لاسرائيل تضع المجتمع الدولي امام مسؤولية كبرى مضيفا ان حل الدولتين تحول الى «شعار غير قابل للتحقق».

من جهته قال الامين العام لمجلس التعاون الدكتور عبداللطيف الزياني في كلمته ان المجلس الوزاري رفع مجموعة من التوصيات للمجلس الأعلى للقادة.

واكد الزياني ان هذه المشروعات جاءت نتيجة عمل عام كامل من المتابعة والبحث من خلال اللجان الوزارية وفرق العمل.

المجلس يحسم

الحج والعمرة ، مشيرا إلى انه من المقترض ان يتم مناقشة مشروع قانون الخدمة الوطنية العسكرية ، الا ان لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية مازالت تدرسه مع ممثلي وزارة الدفاع.

واوضح التميمي ان مشروع قانون مدينة الحرير سيضاف الى اولويات اللجنة ، لما فيها من قيمة تجارية واستثمارية وتنمية اقتصادية ستعم بالفائدة على مستقبل الأجيال القادمة.

من جهة أخرى ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية الحساب الختامي لمؤسسة التامينات الاجتماعية والشركات التابعة لها ، عن السنة المالية 2013 / 2014 .

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد إن الايرادات الفعلية 4941 مليون دينار ، والمصروفات الفعلية 2044 مليون دينار ، فيما بلغت نتائج الاعمال 2896 مليون دينار تضاف الى احتياطي صناديق التامينات.

واضاف عبدالصمد ان هناك 10 ملاحظات متعلقة باستثمارات المؤسسة دونها ديوان المحاسبة ، ومنها عدم تحقيق المؤسسة لاي عوائد منذ بداية الاستثمار في احدى الصناديق ، وتكبدها لخسائر بلغت 43 مليون دولار ، مؤكدا ضرورة وجود جهاز يضع القواعد اللازمة للاستثمار في المؤسسات المليارية التي تقوم باستثمار اموالها لتحقيق اكبر عائد.

وأشار إلى عدم وجود نسب محددة لتوزيع الودائع في البنوك ، مبينا ان احد البنوك تركزت عنده وديعة بمبلغ 1478 مليون دينار ، وبنك آخر بـ 1477 مليون دينار ، في حين تشكل نسبة الودائع في البنوك المحلية والاجنبية الاخرى نسبة تتراوح بين 0.1 في المئة الى 7.4 في المئة .

واكد عبدالصمد على ضرورة ان تقوم المؤسسة بدراسة كاملة قبل الدخول في اي استثمارات جديدة ، ومعالجة ملاحظات ديوان المحاسبة في هذا الشان.

بدورها وجهت لجنة التحقيق في الايداعات المليونية والتحويلات الخارجية ، خلال اجتماعها أمس ، بحضور الوكيل المساعد لشؤون الأمن الجنائي اللواء عبدالحميد العوضي، ومحافظ البنك المركزي د . محمد الهاشل ،عدة اسئلة الى محافظ «المركزي» ، من ضمنها الاجراءات التي اتخذها البنك حيال البنوك التي لم تفصح عن الايداعات المخالفة بها الا بعد مرور سبعة اشهر على كشف القضية بالصحف، مشيرا الى ان اجوبة المحافظ على اسئلة اللجنة لم تكن كاملة، ووعد بالرد عليها في اجتماع اخر

وأوضح مقرر اللجنة النائب سلطان اللغيصم ان اللواء عبدالحميد العوضي زود اللجنة بكل ما طلبته منه في اجتماع الأمس، وكانت أجوبته واضحة وشفافة، لذلك اكتفت اللجنة بما زودها به أمس، بينما قررت عقد اجتماع آخر مع محافظ البنك المركزي للتزويد اللجنة بما طلبته منه.

وكشف اللغيصم عن ان اللجنة قررت عقد اجتماع الاسبوع المقبل، مع وكيل وزارة الخارجية والوكيل المساعد لشؤون امن الدولة بوزارة الداخلية، وكذلك اتحاد المصارف لاستكمال التحقيق في القضية.

من ناحيته ثمن النائب محمد الجبري قرار مجلس الوزراء أول من أمس بالموافقة على استمرار صرف البدل النقدي للمسرحين لمدة ستة أشهر ، معتبرا أنها خطوة إيجابية على طريق المساهمة في رفع المعاناة عن ابناء تلك الشريحة

وكشف النائب الجبري عن تقديمه مقترح في وقت سابق لمعالجة قضية المسرحين بشكل جذري ، مؤكدا ان تلك القضية هي احد ابرز القضايا التي سينظرها المجلس في دور الانعقاد الحالي.

واوضح الجبري أن المقترح دون شك سيكون ضمن أولويات اللجنة المالية البرلمانية في اجتماعاتها المقبلة ، مشيرا الى أن القانون بفضل التعاون النيابي الحكومي سيرى النور قريبا.

في سياق آخر أشاد النائب طلال الجلال بقرار وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع بإلغاء مجلس الوكلاء في وزارة الاوقاف.

وقال الجلال ان هذه الخطوة تعد من الخطوات الاصلاحية التي تحسب للوزير الصانع، حيث وضع بقراره هذه كل قطاع امام مسؤولياته ، حتى يتحمل كل قيادي مسؤولياته المباشرة.

وقال الجلال ان مجالس الوكلاء اصبحت في عدد من الوزارات شماعه ترمى بها اخطاء الوكلاء او حتى تجاوزهم ، مبررين ذلك عند سؤالهم عنها على مجلس الوكلاء ، هروبا من تحمل المسؤولية.

صندوق النقد

الخاص، وقال الصندوق في تقرير صدر أمس ونشر على موقعه الالكتروني ، حول اختتام المجلس التنفيذي للصندوق المشاورات الدورية لعام 2014 ، بموجب المادة الرابعة من اتفاقية انشاء الصندوق و تقرير خبراء الصندوق ، انه مع استقرار كميات إنتاج النفط في الكويت خلال العام الحالي ، فان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيحقق نموا إيجابيا بنحو 1.3 في المئة.

وتوقع الصندوق ان يبقى معدل التضخم السنوي عند نحو 3 في المئة خلال العام الحالي اضافة الى توقعات ببقاء الفائض في كل من الحساب الجاري والموازنة العامة مرتفعا.

وذكر ان البنوك الكويتية تتمتع بمعدلات رسملة وسيولة وفيرة مع تحقيق ارباح مستقرة ، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال للبنوك مجتمعة نحو 18.3 في المئة ، وتراجعت نسبة إجمالي القروض غير المنتظمة إلى نحو 3.5 في المئة ، من إجمالي محفظة القروض مدفوعة بانخفاض القروض غير المنتظمة في قطاعي العقار والأسهم وتحسن النمو الائتماني واستمرار عمليات شطب القروض.

وقال الصندوق انه على المدى المتوسط فإن التوقعات الاقتصادية للكويت إيجابية ، حيث يتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية إلى نحو 4.5 و 5 في المئة في المدى المتوسط ، مدعوما بالاستثمارات الحكومية في البنية التحتية والقطاع النفطي والاستهلاك.

وتوقع أن تحقق الميزانية العامة والحساب الجاري للكويت فوائض مالية ، وأن تتراجع تلك الفوائض بشكل ملموس نتيجة للمخاطر السلبية ، وابرزها تزايد مخاطر انخفاض الطلب العالمي على النفط وأسعاره وبطء تنفيذ الخطة التنموية.

مقتل جندي

بين البحرين والأردن.

وقال الحسن في تصريح نقلته وكالة الأنباء البحرينية ان «العمل الارهابي تمثل في تفجير عن بعد لقاذف محلي الصنع ، اسفر عن استشهاد الشرطي علي محمد علي الناء قيامه باداء الواجب».

وذكر ان «شهيد الواجب كان يعمل ضمن الفريق التدريبي المنبثق عن الاتفاقية الأمنية الموقعة بين الجانبين البحريني والأردني ، في مجال تبادل الخبرات » ، مضيفا ان الفرق الامنية بدأت بتحديد مسرح الجريمة ورفع الأدلة لتحديد مرتكبي العمل الارهابي.

وكانت وزارة الداخلية البحرينية قد اعلنت أمس عن مقتل مواطن بحريني واصابة آسيوي بتفجير «ارهابي» آخر وقع في قرية «كرزكان»

أعلنت وزارة الداخلية البحرينية أمس عن وقوع «تفجير ارهابي في قرية كرزكان» ، أسفر عن وفاة مواطن بحريني واصابة آسيوي.

وذكرت الوزارة عبر موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» التابع لها أن الجهات المختصة تباشر إجراءات الدفاع والأمن.

«داعش» يعدم

يذكر أن توحله كان قد جاء، بدوره، خلفا لرضوان حمدون الذي قُتل بقصف جوي لطيران التحالف قبل نحو شهر في الموصل ومعه عدد من معاونيه.

إلا أن وزارة حقوق الإنسان العراقية كشفت معلومات مختلفة، حيث أكدت، في بيان لها، أن تنظيم «داعش» قام بتعيين وال جديد للموصل يدعى حسن سعود الجبوري، بدلا من الوالي القديم محمود حسن الجبوري، بعد أن اتهم الأخير بالفشل في إدارة الملف الأمني للتنظيم.

وأضافت الوزارة أنها، ومن خلال الاتصالات التي تردها من قسم شؤون المواطنين التابع لها، تبيّن لها أن اتهام الوالي القديم جاء نتيجة تعرض المئات من عناصر كيان «داعش» الإرهابي للضربات الجوية سواء من قبل القوة الجوية العراقية أو قوات التحالف الدولي.

يذكر أن الدواعش خسروا في محافظة صلاح الدين الكثير من مواقعهم مما اضطرهم الى إلغاء مسمّى «ولاية صلاح الدين» وإبدالها بولاية جديدة اسموها «ولاية جنوب الموصل» ، وسحبوا الكثير من قطعاتهم لتكون قريبة من مركز ولاية البغدادي.

وفي سياق منفصل، أقدمت عصابات «داعش» الإرهابية على تفكيك مصفاة ثانوية للنفط في ناحية «الصينية» التابعة لمحافظة صلاح الدين العراقية، ونهبها ونقلها الى محافظة نينوى.

ونقلت وزارة حقوق الإنسان عن شهود عيان قولهم إن هذه العصابات تعتزم نقل تلك الأجزاء الى محافظة الرقة السورية في وقت لاحق.